IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
المنظمة الدولية للهجرة

جامعة الدول العربية
مركز جامعة الدول العربية بتونس

ندوة
الهجرة المغاربيّة غير النظامية إلى أوروبّا
في إطار التحوّلات الإقليميّة
تونس ٦ – ٧ /١/ ٢٠١٤

التقرير الختامي

بدعوة من مركز جامعة الدول العربية بتونس وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة انعقدت يومي الخميس ٦ والجمعة ٧ نوفمبر ٢٠١٤ بتونس العاصمة ندوة عن "الهجرة المغاربيّة غير النظاميّة إلى أوروبّا في إطار التحوّلات الإقليمية".

وقد شارك في هذه الندوة مسؤولون حكوميون وباحثون وحقوقيون ونقابيّون وممثلون لمنظمات دولية وإقليميّة وجمعيات وطنيّة معنيّة كلّها بموضوع الهجرة عامّة والهجرة غير النظاميّة خاصّة، كما حضرها ممثلو سفارات عربية وأجنبيّة عديدة معتمدة لدى الجمهوريّة التونسيّة أو لدى دولة ليبيا.

أهداف الندوة :

وقد سعت الندوة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١–توفير فرصة للحوار وتبادل المعلومات والتجارب بين الدول العربية والدول الأوروبيّة المعنيّة بقضايا وتداعيات الهجرة غير النظاميّة، واستعراض مواقف وتجارب المؤسسات **والمنظمات** العربية والأوروبية والإفريقية والدوليّة ذات العلاقة؛

٢–بلورة رؤى حول معالجة تداعيات الهجرة غيرالنظاميّة على مختلف الأصعدة؛

٣-بلورة مقترحات ومشروعات لحسن إدارة تحديات الهجرة غيرالنظاميّة والتحكّم فيها بما يحدّ من سلبياتها ويساعد على البحث عن بدائل إيجابيّة لها؛

٤-الانطلاق في مشاريع بحثيّة رصديّة وتحليليّة في إطار الشراكة مع الجهات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة المعنيّة، من شأنها أن تساعد على رسم سياسات بنّاءة لمعالجة ظاهرة الهجرة **غيرالنظاميّة** توفّق بين مصالح مختلف الأطراف.

هذا وقد جرت وقائع الندوة كالتالي :

أولا : الجلسة الافتتاحيّة

أشرف على جلسة الافتتاح التي التأمت في التاسعة من صباح الخميس ٦ نوفمبر ٢٠١٤ معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالحكومة التونسيّة الأستاذ أحمد عمّار الينباعي، وتناول الكلمة فيها الأمين العام المساعد للجامعة العربية رئيس مركز تونس الدكتور عبد اللطيف عبيد الذي رحّب بالحاضرين جميعا وفي مقدّمتهم معالي الوزير، وثمّن دعم مختلف الجهات والمنظمات لهذه الندوة وفي مقدّمتها المنظمة الدولية للهجرة ومكتب العمل الدولي والاتحاد العام التونسي للشغل. كما تناول الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية السيد حسن عبد المنعم مصطفى المدير الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا وشرق المتوسّط في المنظمة الدولية للهجرة، والسيد قاسم عفيّة الأمين العام المساعد المكلّف بالعلاقات الدوليّة والهجرة في الاتحاد العام التونسي للشغل، والسيد فرنشيسكو كاريلاّ ممثل مكتب العمل الدولي. وقد ركّز ثلاثتهم على جهود منظماتهم في مجال معالجة ظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة معالجة إنسانية وقانونية من زاوية احترام حقوق الإنسان والتوعية بأخطار هذه الهجرة من جهة والسّعي إلى إيجاد الحلول السليمة والجذريّة لها من جهة أخرى.

وأكّد معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالحكومة التونسيّة في كلمته التي أعلن فيها عن انطلاق أشغال الندوة أن القوانين الردعيّة والحلول الأمنيّة وقوانين الحدود الصارمة لن تفلح في وضع حدّ للأحداث المأسويّة الناتجة عن حركات الهجرة غيرالنظاميّة، ولا يمكن الحدّ من مخاطر هذه الظاهرة الخطرة إلا باعتماد مقاربة إنسانية شاملة تجمع بين الجوانب القانونيّة والأمنيّة والاجتماعية والاقتصاديّة والسياسية، في إطار الشراكة البنّاءة والفاعلة بين الدول المعنيّة، على أن يكون القاسم المشترك هو احترام حقوق الإنسان وحفظ كرامته

مهما كانت دوافع هجرته أو طبيعتها. كما أكّد معالي الوزير أن الحاجة أكيدة اليوم لدعوة البلدان المغاربية إلى مزيد توحيد مواقفها إزاء قضايا الهجرة والتنسيق فيما بينها بما يخدم مصالح بلداننا المشتركة، وأنّه من الضروري زيادة تعميق الحوار والنقاش الجديين مع البلدان المستقبلة باعتبار أن القضاء على هذه الظاهرة يستوجب اعتماد مقاربة تنموية مبنية على شراكة واقعية تعبر بصدق عن ترابط المصالح بين كل هذه الدول.

هذا وقد شهدت الجلسة الافتتاحية حضورا كثيفا للمهتمّين بقضيّة الهجرة غيرالنظاميّة من سفراء عرب وممثلي سفارات عربية وأجنبية ومسؤولين حكوميين أو دوليين وإعلاميين ومثقفين وجمعيات المجتمع المدني وطلبة الدراسات العليا.

ثانيا : الجلسات العلمية

التأمت في إطار الندوة خمس جلسات علميّة عرضت فيها سبع عشرة ورقة قدّمها مسؤولون وباحثون من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وإيطاليا ومن المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الإسلامية للهلال الدولي والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر **ومنظمة التعاون والإغاثة العالميّة والهلال الأحمر التونسي والرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان** ومركز الدراسات القانونية والقضائية بتونس وجمعية "الأرض للجميع" التونسيّة.

وقد تناولت هذه الورقات السبع عشرة المحاور التالية :

١) ظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة في المغرب العربي؛

٢) سياسات وتوجّهات وطنيّة للهجرة (حالات من المغرب العربي)؛

٣) قضية المفقودين في البحر المتوسط؛

٤) الهجرة غيرالنظاميّة في المغرب العربي إلى أوروبّا (مقاربات مقارنة)؛

٥) مواقف وردود على تحديات الهجرة غيرالنظامية في المغرب العربي.

ثالثا : توصيات الندوة

ساعدت الورقات التي قدّمها السادة المسؤولون والباحثون وممثلو المنظمات والجمعيات المعنيّة بقضايا الهجرة غيرالنظاميّة من المغرب العربي إلى أوروبّا وكذلك المناقشات الثرية التي تلتها على بروز مجموعة من التوجهات والتوصيات التي يمكن تلخيصها كالتالي :

١/ إن ظاهرة الهجرة ظاهرة معقّدة ذات أبعاد تاريخيّة واقتصاديّة واجتماعية وثقافية ونفسية وقانونية وإنسانيّة وأمنيّة، وبالتالي فإنها تحتاج إلى مقاربة شاملة وإلى تظافر جهود جميع الأطراف المعنيّة من أجل الوصول إلى حلول معقولة لها وبهدف وضع سياسة جديدة في هذا المجال تقوم على الشراكة والتضامن واحترام الإنسان وضمان حقوقه.

٢/ إنّ هذه السياسة الجديدة المشتركة التي يتعيّن أن تقوم بين كلّ الأطراف المعنيّة بظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة ينبغي أن تتمّ في إطار التحلّي بالمسؤولية المشتركة بين هذه الأطراف : بلدان المنشأ، وبلدان العبور، وبلدان المقصد (الاستقبال)؛ على أن يكون المهاجرون غيرالنظاميين طرفا في هذه السياسة التي ينبغي أن توفّق بين حقوقهم في مجال التنمية والكرامة الإنسانيّة وواجباتهم تجاه البلد المقصد. ومن الضروري أيضا أن يشترك في وضع هذه السياسة الشباب والشتات والقطاع الخاصّ والسلطات المحلية والإعلام والمجتمع المدني.

٣/ إنّ كلّ الدول والمؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وجمعيات المجتمع المدني المعنيّة بالهجرة غير النظاميّة مدعوّة إلى بذل المزيد من الجهد بهدف التوعية بمخاطر الهجرة غيرالنظاميّة على الفرد المهاجر وأسرته ووطنه ودول العبور ودول المقصد، حتّى لا يقع المهاجرون في قبضة المهرّبين والمتاجرين بالبشر وحتّى لا يكونوا عرضة للموت أو الجوع أو الاعتقال أو المعاملات المهينة. كما أنّه من واجب دول العبور والمقصد أن تحترم المهاجرين وأن تحسن معاملتهم طبقا لما تقتضيه المواثيق الدوليّة وأن تقدّم المساعدة اللازمة للبلدان والأسر التي فقدت الصلة بأبنائها بهدف الاهتداء إلى أماكن اعتقالهم أو التعرّف على رفاتهم والحصول على كلّ المعلومات التي تهمّ مصيرهم.

٤/ يؤكّد المشاركون ما سبق أن عبّرت عنه جهات عديدة معنيّة بالهجرة غيرالنظاميّة، من دول ومنظمات وجمعيات وحقوقيين وباحثين وإعلاميّين، من ضرورة السعي إلى إيجاد

البديل التنمويّ في بلدان المنشأ، لأنّه البديل الكفيل بالحدّ من هذه الظاهرة الخطرة. كما يؤكّد المشاركون على ضرورة توجيه الهجرة غيرالنظاميّة إلى هجرة نظاميّة في إطار الاتفاقيات الثنائيّة أو متعدّدة الأطراف، وضمن القناعة التامّة بأنّ الهجرة ظاهرة تاريخيّة بشريّة حضاريّة يستحيل القضاء عليها لكن يمكن تهذيبها وتنظيمها وحوكمتها بما يحوّلها من خطر على الجميع إلى نفع يشترك الجميع في قطف ثماره.

٥/ يشجع المشاركون على دعم القدرات والمعارف والمعلومات حول حجم ظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة وأخطارها في منطقة المغرب العربي، عبر إعداد تقارير مفصّلة وطنيّة وإقليميّة وعبر تدريب المعنيين في هذا المجال وأخصّهم الإعلاميون والناشطون في جمعيات المجتمع المدني.

٦/ يدعو المشاركون الدول ووسائل الإعلام والمجتمع المدني إلى تطوير خطاب أكثر عقلانيّة وأكثر دقّة حول الهجرة والهجرة غيرالنظاميّة، والاعتراف بالمساهمة المهمّة للمهاجرين في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٧/ يدعو المشاركون دول المغرب العربي إلى تنسيق سياساتها وتدخلاتها في مجال الهجرة عامّة والهجرة غيرالنظاميّة خاصّة، وإلى أن تكون طرفا موحّدا في معالجة هذه الظاهرة وفي الحوار مع دول المقصد وكذلك مع دول المنشأ فيما يتصل بهجرة العبور، وإلى الاستفادة من الشبكات والآليات الإقليميّة والدوليّة القائمة. ويدعون إلى إنشاء مرصد مغاربي مشترك انطلاقا من التجارب القطرية المنجزة مثل التجربة التونسيّة وغيرها. كما يدعونها إلى المصادقة على المعاهدات الدوليّة ذات الصلة وإلى توثيق التعاون مع دول الجنوب.

٨/ يثمّن المشاركون الجهود الخيّرة التي تبذلها المنظمات الدوليّة والإقليميّة وجمعيات المجتمع المدني من أجل معالجة ظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة على المستويات الإنسانيّة والقانونيّة والتنظيميّة، وعلى ما تقدّمه من دعم للفئات الهشّة وفي مقدّمتها النساء والأطفال والعجّز وكلّ المستحقين للمساعدة من ضحايا الهجرة غيرالنظاميّة.

٩/ يعتبر المشاركون أنّ هذه الندوة يمكن أن تعدّ حلقة ضمن الطرح الأوّلي لقضية الهجرة غيرالنظاميّة. ويدعون إلى عقد ندوة ثانية خلال سنة ٢٠١٥ يتمّ الإعداد لها إعدادا أعمق وأشمل وتشارك فيها الدول الأوروبيّة المستقبلة للهجرة والدول الإفريقية وغير الإفريقيّة

المصدّرة لها، إضافة إلى مركز جامعة الدول العربية بتونس والمنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات والجمعيات المعنيّة.

رابعا : الجلسة الختاميّة :

انعقدت الجلسة الختاميّة في الواحدة والنصف من بعد ظهر الجمعة ٧ نوفمبر ٢٠١٤، وتناول الكلمة فيها الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس مركز الجامعة بتونس الدكتور عبد اللطيف عبيد فتوجّه باسم الجامعة وباسم المركز بالشكر الجزيل إلى السادة المشاركين والمحاضرين ورؤساء الجلسات والإعلاميين والمترجمين وإلى الجهات المساهمة في الإعداد والتنظيم وفي مقدّمتها المنظمة الدولية للهجرة، كما توجه بالشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالحكومة التونسيّة على تفضله بافتتاح الندوة وإلى المكتب الدولي للعمل والاتحاد العام التونسي للشغل على ما أبدياه من اهتمام كبير بالندوة وإلى سائر المنظمات والجمعيات المشاركة، وعرض التوصيات التي تمخّضت عن الورقات والمناقشات.

وتناول الكلمة بعد ذلك الدكتور باسم الفقير ممثّل معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد علي كومان، فنوّه بالندوة وبعلاقات التعاون بين المجلس ومركز جامعة الدول العربية، وأشار إلى أهمية موضوع الندوة وإلى الاهتمام الكبير الذي خصّصه له مجلس وزراء الداخلية العرب خلال السنوات الأخيرة، باعتبار الهجرة غيرالنظاميّة معضلة حقيقية تحتاج إلى تضافر جهود الجميع.

وتناولت الكلمة السيدة لورينا لاندو مديرة مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس فعبّرت عن ابتهاجها بالجدية التي دارت فيها أعمال الندوة وبالنتائج المهمّة التي توصلت إليها، كما عبّرت عن استعداد منظمتها لمواصلة تعاونها مع جامعة الدول العربية ومركزها بتونس بهدف بلورة مقاربات ناجعة تساهم في معالجة ظاهرة الهجرة غيرالنظاميّة على أساس احترام حقوق الإنسان وحفظ كرامته وضمان تنميته وبما يوفّق بين مصالح مختلف الأطراف.

ورفعت الجلسة في الثانية ظهرا بإعلان الأمين العام المساعد للجامعة العربية رئيس مركز تونس عن اختتام الندوة.